نقطتين شارحة

▪ مازن الزيدي

حزب الدعوة: نسخة منقحة

في منتصف شهر تموز الماضي حزب الدعوة الاسلامية الذي يتزعمه حاليا رئيس الوزراء نوري المالكي، بلغ سن الـ ٥٤ حسب اصح الروايات عن تاريخ تأسيسه في العام ١٩٥٩. وبذلك يصبح ثالث اعرق الاحزاب التي حكمت او لعبت دورا بارزا في تاريخ العراق الحديث بعد الحزب الشيوعي والبعث العربي الاشتراكي المحظور.

بعد خمسة عقود من عمر حزب لعب ادوارا مختلفة في الحياة السياسية، منذ الجمهورية الاولى وانتهاء بتسلمه الحكم لثلاث مرات في عراق ما بعد صدام، فقد ظل طي الكتمان الكثير من ملابسات لحظة تأسيس الدعوة وعلاقاتها بانظمة الحكم في العراق وعلاقتها بدول الجوار، فضلا عن علاقتها بالمرجعية الدينية والحوزة العلمية التي لازال يشوب نظرته اليها شيء من الريبة بسبب غموض مرجعيات الحزب الفكرية والتنظيمية.

اقول بعد خمسة عقود يتفق ان يطلع الرأي العام العراقي على وثيقتين غاية في الاهمية تسلطان الضوء على بدايات ومآلات هذا الحزب الذي حكم النظام السابق على اعضائه في ثمانينات القرن الماضي بالاعدام وباثر رجعي، ويرى البعض انه لازال ساريا من الناحية القانونية على الاقل.

اولى هاتين الوثيقتين تلك الشهادة التاريخية التي ادلى بها السيد طالب الرفاعي في اماليه ونشرت في حزيران الماضي. ويعتبر الرجل من زملاء المرجع محمد باقر الصدر في تأسيس الدعوة الذي بقي مرشدا له مع اخرين حتى لحظة مغادرته العراق بالرغم من انشقاق الصدر عنه بعد عام واحد فقط من التأسيس اي في ١٩٦٠.

الرفاعي يسرد في شهادته، التي دونها الباحث العراقي رشيد الخيون، تفاصيل الحقبة الممتدة من ١٩٥٩ الى ١٩٦٩ تاريخ مغادرته الى القاهرة ممثلا عن المرجع الاعلى انذاك محسن الحكيم، فيؤكد ان الحزب تأسس كرد فعل على المد الشيوعي في الحقبة القاسمية، كما يذكر ايضا تعاون الدعوة مع التيار القومي، بما فيه حزب البعث، لمواجهة الفكر الشيوعي عبر نشر فصول كتاب "فلسفتنا" في اعداد صحيفة الحرية التي كان يترأسها البعثي قاسم حمودي.

يتحدث صاحب الامالي ايضا عن اول انشقاق شهده حزب الدعوة بعد عام واحد من التأسيس، وبعد خروج الصدر نفسه، بسبب صراع بين عمائم الحزب وافنديته للسيطرة على مقاليد القرار، فيما ظل ابرز حزب شيعي آنذاك يراوح بين الاعتراف بدور المرجعية كولي فقيه من خارج التنظيم وبين فقيه الحزب الذي يخضع لاشتراطات الحزب ذاته كما حصل باجتثاث المرجع كاظم الحائري.

ويشير الرفاعي الى الموقف السلبي للدعوة من الخميني المقيم في النجف انذاك والذي رفض الحيلولة دون اعدام قبضة الهدى، عارف البصري وزملائه، بحجة انه "لا يدافع عن جواسيس". كما تتحدث امالي الرفاعي عن تنسيق الحزب مع ضباط في المؤسسة العسكرية تمهيدا لتنفيذ انقلاب واستلام الحكم.

الاوساط السياسية والاعلامية في العراق منشغلة هذه الايام ايضا بشهادة من نوع اخر ينشرها المفكر غالب حسن الشابندر عن عقود من العمل الحزبي في سلسلة حملت اسما مقصودا "خسرت حياتي". الشابندر يسجل شهادته المهمة عن حزب الدعوة، في فترة المطاردة وحقبة المهجر، كاسرا بذلك سياق النقد الذاتي الداخلي والتكتم الذي كان يعتمده الحزب بعيدا عن وسائل الاعلام.

وبعيدا عن اجترار الماضي، مع اهميته طبعا، فان الرفاعي والشابندر يلتقيان في نقطة واحدة تتمثل بابداء الخوف على مستقبل الحزب الذي اريقت بسببه دماء الالاف من شباب العراق وما جره من استنزاف لموارد العراق المادية وغير المادية التي مهدت الطريق لوصول حكم ديكتاتورية خاضت حروبا داخلية وخارجية كان بالامكان تفاديها بطريقة واخرى لو كان هذا الحزب يمتلك قيادة عقلانية.

وبين الشهادة التي يقدمها الرفاعي عن ولادة حزب الدعوة الى فترة مراهقته السياسية، وبين الشهادة التي يقدمها الشابندر عن الدعوة ايام "الجهاد" وتسلم الدعاة مقاليد السلطة في بغداد بعد التدخل الاميركي، تبدو الصورة واضحة عن بدايات أدت الى هذه النتائج التي نعيشها في ايامنا هذه. الرفاعي والشابندر حاولا في شهادتيهما المقارنة بين ما آلت اليه حال حزب البعث الذي كانت الملايين تهتف له وبين حزب الدعوة الذي لم يكن يقل بريقا ايام الثمانينات وحتى قبل ٢٠٠٣.

لا نملك ونحن نضع الشهادتين في سياقهما الطبيعي الا ترديد بيت السيد طالب الرفاعي: اما الدعاة فحالهم يرثى لهم... والقول فيهم والعراق يطول.

كما لا يسعنا، والحال هذه، الا ترديد حديث الشابندر الممزوج بشيء من المرارة عن "اليد التي تتوضأ لا تسرق".

أيلول الأكثر دموية منذ عامين بـ٣٦٥ قتيلاً

الداخلية: الإرهاب يعتمد إستراتيجية جديدة في اغتيال المسؤولين

موجة عنف جديدة تجتاح البلاد.. أ.ف.ب

صرح معاون مدير عام عمليات الداخلية العميد خالد المحنا ان تنظيم القاعدة يقف وراء استهداف شريحة الضباط والقادة بشكل عشوائي وليس منظماً فالإستراتيجية الجديدة التي يتبعها أفراد القاعدة في القتل "تعتمد انتشارهم بشكل مكثف في عدة مناطق، ويقومون بقتل من يستقل سيارة حكومية ومن يصاحبه من حمايات امنية"، واشار المحنا الى "ان البعض بدأ يقول ان القاعدة تستهدف ضباط النظام السابق لعودتهم للعمل في الوزارات الامنية وهذا الامر غير صحيح لان هؤلاء الضباط لم يباشر احد منهم لحد هذا اليوم رغم توقيع رئيس الوزراء على عودتهم من جديد.

بغداد /ايناس طارق –وكالات

وأفاد مصدر في الشرطة، امس الاثنين، بأن ضابطا كبيرا في وزارة الداخلية نجا من محاولة اغتيال بانفجار سيارة مفخخة استهدفت موكبه غرب بغداد، أسفرت عن إصابة اثنين من عناصر حمايته.

وقال المصدر في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "سيارة مفخخة انفجرت، صباح امس، مستهدفة موكب ضابط برتبة لواء في وزارة الداخلية لدى مروره بالقرب من مطعم الساعة في شارع ١٤ رمضان بمنطقة المنصور، غرب بغداد، مما أسفر عن إصابة اثنين من عناصر حمايته وإلحاق أضرار مادية بعدد من سيارات الموكب"، مبينا أن "اللواء لم يصب بأي أذى". وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "قوة أمنية فرضت طوقا امنيا على منطقة الحادث ونقلت الجريحين إلى مستشفى قريب لتلقي العلاج، فيما اتخذت إجراءات أمنية مشددة تحسبا لوقوع هجمات مماثلة".

كما اعلنت أمانة بغداد، امس الاثنين، إن مسؤولا في الأمانة قتل بهجوم مسلح نفذه مجهولون غرب العاصمة.

وقالت أمانة بغداد في بيان تلقت "المدى" نسخة منه، إن "مسلحين مجهولين أطلقوا، النار من أسلحة رشاشة باتجاه موكب مدير دائرة بلدية الشعب جمال النعيمي لدى مروره في منطقة الكرخ، وسط بغداد، مما أسفر عن إلحاق إضرار مادية بعدد من سيارات الموكب"، مبينا أن "النعيمي لم يصب بأي أذى".

وكانت أمانة بغداد اعلنت، إن مسلحين مجهولين يستقلون سيارة حديثة أطلقوا النار من مسدسات كاتمة للصوت باتجاه سيارة حديثة يستقلها مدير قسم الإدارية والمالية في دائرة المتنزهات والتشجير طالب فزع لدى مرورها على الطريق العام في منطقة حي العدل، غرب بغداد، مما أسفر عن مقتله في الحال.

وقتل ٣٦٥ مواطناً في ايلول بحسب حصيلة لوزارات الداخلية والدفاع والصحة حصلت عليها وكالة فرانس برس يوم امس ، ما يجعله الشهر الاكثر دموية منذ اكثر من عامين.

واوضحت الحصيلة ان ١٨٢ مدنيا قتلوا في اعمال عنف متفرقة الشهر الماضي، بينما قتل ٩٥ جنديا و٨٨ شرطيا، ما يجعل هذا الشهر الاكثر دموية منذ اب ٢٠١٠ حين قتل ٤٢٦ شخصا.

كما اشارت الحصيلة الى اصابة ٦٨٣ شخصا بجروح، هم ٤٥٣ مدنيا، و١٢٠ جنديا، و١١٠ عناصر في الشرطة، بينما قتل ٦٤ "ارهابيا" واعتقل ٢٤٢ شخصا.

وقتل الاحد ٣٣ شخصا على الاقل واصيب حوالي ١٠٤ اخرين بجروح في موجة هجمات اغلبها بسيارات مفخخة استهدفت مناطق متفرقة في البلاد، بعد يومين من هروب عشرات السجناء المنتمي بعضهم الى تنظيم القاعدة من سجن شمال العاصمة.

وشهد يوما التاسع والعاشر من ايلول مقتل ٨٨ شخصا على الاقل واصابة اكثر من ٤٠٠ اخرين في هجمات بينها انفجار سيارة مفخخة قرب القنصلية الفرنسية في الناصرية جنوب البلاد.

كما قتل سبعة اشخاص على الاقل واصيب ٢٤ بجروح في هجوم انتحاري بسيارة مفخخة استهدف احد مداخل المنطقة الخضراء المحصنة وسط بغداد قبل اسبوعين.

ويمثل عدد ضحايا ايلول ارتفاعا كبيرا عن الشهر الذي سبقه حين قتل ١٦٤ شخصا وفقا لارقام الوزارات الثلاث، علما ان ٣٢٥ مواطنا قتلوا في تموز/يوليو الذي كان حينها اكثر الاشهر دموية منذ نحو عامين.

السجناء هربوا بسيارات حكومية

الأمن النيابية تشكل لجنة للتحقيق مع مدير دائرة الإصلاح

□ بغداد / المدى

كشف عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية عن تشكيل لجنة تحقيقية برئاسة حسن السنيد للتحقيق مع مدير دائرة الإصلاح اللواء حامد الموسوي بسبب تلكئه في ادارة السجون. وقال حاكم الزاملي في تصريح لوكالة الفرات نيوز امس الاثنين ان "لجنة الامن والدفاع شكلت لجنة تحقيقية برئاسة السنيد وتضم في عضويتها مجموعة من اعضاء مجلس النواب من ضمنهم أنا للتحقيق مع مدير عام الاصلاح اللواء حامد الموسوي لتلكئه في ادارة السجون".

واضاف ان "لدينا كتب واثباتات من قيادة الشرطة والجيش وبتواريخ سابقة تطالب مدير دائرة الاصلاح بنقل المعتقلين الإرهابيين من سجون التسفيرات لكنه لم يقم بذلك، بالاضافة الى عدم قيامه بتأهيل السجون"، موضحا انه "من المفترض ان يكون في وزارة العدل رجل مهني ودقيق ومخلص ونزيه لتأهيل هذه السجون ونقل المعتقلين المجرمين المحكوم عليهم بالاعدام".

واشار الزاملي ان "السبب الرئيسي في بقاء هذه السجون يرجع لعدم قيام مدير الاصلاح بعمله وبواجباته بشكل دقيق ومتقن علما انه مشمول بالمساءلة والعدالة". من جانبه طالب مدير عام دائرة الإصلاح التابعة لوزارة العدل اللواء حامد الموسوي، لجنة الأمن والدفاع النيابية ببيان موقفها من تصريحات عضوها حاكم الزاملي الذي اتهمه فيها بـ"الضعف وعدم الإخلاص لمهنته"، معتبراً أن هدفها "التشهير والتسقيط"، فيما أكد أن سجن تسفيرات تكريت تحت أمرة وزارة الداخلية.

وقال الموسوي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن تصريحات عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية هدفها التشهير والتسقيط"، مطالبا اللجنة "ببيان موقفها من تلك التصريحات".

وأضاف مدير عام دائرة الاصلاح أن "تسفيرات تكريت تحت أمرة وزارة الداخلية".

الى ذلك كشف النائب المستقل كاظم الصيادي ان هنالك معلومات تفيد بان الإرهابيين الذين قاموا بتهريب السجناء من سجن تسفيرات تكريت كانوا يقودون سيارات حكومية ويرتدون نفس الزي الذي ترتديه الشرطة المكلفة بحماية السجن المذكور. واعتبر الصيادي في بيان له تلقت المدى نسخة منه امس الاثنين ان "قضية اقتحام الإرهابيين للسجن في تكريت وتهريب السجناء بـ○السابقة الخطيرة جدا□حيث سبقتها عمليات نفذت بنفس الآلية ونفس الامكانيات ،موضحا ان "تهريب السجناء يدل على السياسة الفاشلة وقلة الاجراءات والخطط لتأمين وحماية دور واجهزة وبنايات الدولة لاسيما السجون". واكد ان "فشل وزارتي الداخلية والدفاع في ادارة السجون كان بسبب عدم وجود الضباط والمنتسبين الاكفاء لان قضية اختيار الشرطة والضباط والحمايات يكون عن طريق الواسطة والرشى والعلاقات والمحسوبيات والمنسوبيات والاحزاب وبالتالي يأتي بأناس فاشلين في قيادة هذه الدوائر لانهم لايمثلون سوى اشخاص يقضون فترة الثلاثين يوما لاستلام الرواتب".

واضاف الصيادي ان "الاماكن الحساسة كالسجون يجب ان تسير وفق خطط مدروسة والية واستراتيجية لانها لاتحتوي حتى على ابراج مراقبة وبوابات حديدية ليكون من الصعب اختراقها والوصول الى السجناء والقتلة والمجرمين"، مطالبا الحكومة بـ"فتح دورات لمنتسبي حماية السجون والمنشآت الحيوية واختيار الاشخاص الاكفاء في الادارة ". وكانت مجموعة ارهابية استولت على سجن تسفيرات تكريت مساء الخميس الماضي بعد ان قاموا بتفجير سيارة بالقرب منه واستعادت القوات الأمنية السيطرة على السجن في صباح اليوم التالي لكن العشرات من النزلاء فروا وألقي القبض على بعضهم.

نواب: حضور الهاشمي مؤتمر أردوغان استفزازي

□ بغداد / المدى

عدّ النائب المستقل في التحالف الكردستاني محمود عثمان، الاثنين، حضور نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي مؤتمر حزب العدالة والتنمية التركي "استفزازاً" للعراق، داعياً بغداد إلى فتح مقار للعمال الكردستاني المناوئ لتركيا كرد فعل على مواقف أنقرة.

وقال عثمان لـ"شفق نيوز"، إن "دعوة طارق الهاشمي لحضور مؤتمر حزب العدالة والتنمية امس في تركيا يعدّ استفزازاً واضحاً للعراق، كون الهاشمي مطلوباً للقضاء".

وأضاف أن "تصرفات تركيا تجاه العراق ليست بمواقف بلد يريد تصليح علاقاته مع بغداد، في حين نرى ان العراق مواقفه خجولة جداً تجاه تجاوزات تركيا المستمرة".

وبين عثمان أن "على الحكومة اتخاذ جملة مواقف مقابل هذه الافعال، كفتح مقار لحزب العمال الكردستاني في بغداد"، مبيناً أن "العمال الكردستاني حزب وطني وليس بإرهابي كما تدعي تركيا".

وحضر طارق الهاشمي امس مؤتمر حزب العدالة والتنمية بدعوة من زعيم الحزب رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان، مما دعا وفد التحالف الوطني المدعو إلى عدم دخول قاعة المؤتمر احتجاجاً على تواجد الهاشمي.

وفي السياق ذاته عزا رئيس كتلة التحالف الوطني إبراهيم الجعفري، عدم حضوره مؤتمر حزب العدالة والتنمية التركي بزعامة رئيس وزراء تركيا رجب طيب اردوغان لحضور نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي فيه، مؤكداً التزامه بقرارات القضاء وعدم وجود اي موقف شخصي او مذهبي او سياسي تجاه الاخير.

وتسلم الجعفري في،يوم ١٨ من الشهر الماضي، دعوة من أردوغان للمشاركة في مؤتمر حزب التنمية والعدالة، والمؤتمر الرابع في أنقرة.

وقال الجعفري في بيان صادر عن مكتبه تلقت "المدى" نسخة منه إنه "كانت لديّ بعض الاستيضاحات حتى يوم الخميس والجمعة الماضيين، واطمأننت من الأمور كافة، وقرّرت السفر، وبعد ذلك سُئلت عن طبيعة المشاركين".

وأضاف الجعفري أنه "بعد ذلك وصلني خبرٌ آخر متأخر بعد أن تمّ الحجز، وكل شيء انتهى على أن أسافر يوم الجمعة ليلاً، ووصلني خبر مباشر من أحد المسؤولين الأتراك، وهو السفير عن طريق المكتب الخاص ومستشاري أنه سيشارك طارق الهاشمي في أصل الاحتفال، وله كلمة".

وقال الجعفري "في الحال اعتذرتُ عن المشاركة في المؤتمر، وانسحبتُ منه، ووجّهت رسالة إلى رئيس الوزراء، باركت لهم المؤتمر، وما لديّ من تصوّرات تخص مسير المؤتمر".

وابدى الجعفري استغرابه من أن "كل أطراف التحالف لم يكونوا على علم، وبعض أحزاب التحالف الوطني كانت مبلّغة بالمشاركة، فعندما أبلغناهم كان موقفهم طبيعياً جداً، وامتنعوا عن الحضور، ومنهم من كان قد وصل إلى إسطنبول، ورجعوا، ومنهم وصل إلى أنقرة، فلم يرضوا بالمشاركة مع وجود هذه المفارقة".

ودان القضاء في وقت سابق طارق الهاشمي- وهو احد قيادات القائمة العراقية ونائب رئيس الجمهورية لدورتين- بتهم تتعلق بالارهاب.

عثمان يرى في قانون البنى التحتية تقوية للمالكي

□ بغداد / المدى

أكد القيادي في التحالف الكردستاني محمود عثمان، الاثنين، أن مواقف الكتل المعترضة على قانون البنى التحتية لم تتغير، وفي حين توقع أن ينسحب نواب التحالف الكردستاني والعراقية من جلسة التصويت على القانون، أشار إلى أن تمريره سيقوي سلطة رئيس الحكومة نوري المالكي.

وقال محمود عثمان في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "مواقف الكتل السياسية المعترضة على قانون البنى التحتية لم تتغير حتى الآن"، مبينا أن "تلك الكتل تتخوف من الجانب السياسي للقانون وليس الاقتصادي".

وتوقع عثمان أن "تشهد جلسة البرلمان للتصويت على قانون البنى التحتية انسحاب نواب التحالف الكردستاني والقائمة العراقية كما حصل خلال الجلسة التي عقدت يوم الخميس الماضي"، مؤكدا أن "تمرير القانون سيقوي سلطة رئيس الوزراء نوري المالكي".

وكانت رئاسة مجلس النواب قررت، امس الاثنين تأجيل جلسة البرلمان الـ٢٧ التي ستشهد التصويت على قانون البنى التحتية نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب القانوني.

ويتضمن جدول أعمال الجلسة، التصويت على أربعة مشاريع قوانين أبرزها قانون البنى التحتية، إضافة إلى القراءة الثانية لمشروع قانون حرية التعبير عن الرأي والاجتماع والتظاهر السلمي.

وقررت رئاسة مجلس النواب خلال جلسة البرلمان الـ٢٥ التي عقدت، في الـ٢٧ من ايلول الماضي، تأجيل التصويت على قانون البنى التحتية إلى إشعار آخر، بسبب الخلافات على بعض بنوده، لكنها قررت إعادة التصويت عليه فيما بعد لينسحب إثر ذلك نواب التحالف الكردستاني والقائمة العراقية، من الجلسة احتجاجا على إعادة التصويت عليه، ليرفع رئيس البرلمان أسامة النجيفي الجلسة بعد تأجيل التصويت على القانون إلى امس الاثنين.

واتهم القيادي في ائتلاف دولة القانون علي الشلاه، في الـ٢٧ من ايلول الماضي، رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي بـ"عرقلة" إقرار قانون البنى التحتية بالاتفاق مع نواب العراقية، مبينا أن زعيم القائمة اياد علاوي حث نواب العراقية على عدم التصويت على القانون، فيما طالب العراقية والتحالف الكردستاني بالتصويت على القانون.

وكان النائب عن القائمة العراقية محمد الخالدي أكد في الـ٢٧ من ايلول الماضي، أن قائمته ستقاطع جلسة التصويت على قانون البنى التحتية المقررة اليوم الاثنين، إذا لم يتم إدخال تغييرات عليه، لكي يكون قانونا رصيناً حافظاً لأموال الدولة.

كما أبدى التحالف الكردستاني، في الـ٢٧ من أيلول ٢٠١٢، تأييده "مبدئيا" لمشروع قانون البنى التحتية، وفي حين أكد أن الصيغة الحالية للقانون لا تلبي طموحات الشعب ، دعا إلى تحديد حصة إقليم كردستان من المشاريع الإستراتيجية التي يتضمنها القانون.

وأكد رئيس كتلة الأحرار البرلمانية بهاء الاعرجي المنضوية ضمن التحالف الوطني، في الـ٢٤ أيلول ٢٠١٢، أن هناك توجهين سياسيين في مشروع البنى التحتية، لافتا إلى أن التحالف الوطني مع القانون من حيث المبدأ، فيما اعتبر فشل مجلس النواب في إقرار القانون قبل حلول العطلة التشريعية سيكون في خبر كان.

ونفى النائب عن ائتلاف دولة القانون محمد الصيهود، في الـ٢٦ من ايلول الماضي، وجود إي صفقة لتمرير قانوني العفو العام والبنى التحتية.

ودعا رئيس الحكومة نوري المالكي، في (١٥ أيلول ٢٠١٢)، خلال مؤتمر صحافي عقده بمبنى البرلمان على هامش استضافته، إلى التصويت على مشروع قانون البنى التحتية، وفي حين أكد أن المشروع يتضمن إزالة التجاوزات وإيجاد حلول للمتجاوزين، أشار إلى أنه سيتم التعاقد مع شركات رصينة في دول اليابان وكوريا والصين لتنفيذ مشاريع البنى التحتية، كما طالب مجلس النواب بتخصيص ٣٧ مليار دولار للنهوض بالبنى التحتية للبلاد.

يذكر أن قانون أعمار البنى التحتية والقطاعات الخدمية شهد اشتداداً بالخلاف بين الكتل البرلمانية مما اضطر مجلس النواب في ٣٠ آب ٢٠١٢ إلى تأجيل التصويت عليه.